منصة الحوار

منصة الحوار والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدينية المتنوعة في العالم العربي

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

سلسلة تقييم القرارات الأممية

تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطاب الكراهية

متى يتحقق أهداف القرار (65/309) للجمعية العامة للأمم المتحدة؟

تحرير
شريف عبد الحميد

إعداد
على محمد

تمهيد

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 يوليو 2021 القرار رقم 75/309 (يُشار إليه فيما بعد بالقرار) بتوافق الآراء وجاء القرار ليحض علي "تعزيز الحوار والتسامح بين الأديان والثقافات في مكافحة خطابات الكراهية"[1]، وباعتماد هذا القرار دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومختلف الأفراد بالاحتفال باليوم العالمي لمكافحة خطابات الكراهية بداية من 18 يونيو 2022، وطلبت من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد اجتماعا رفيع المستوي للمؤازرة في وضع استراتيجيات لتعيين خطابات الكراهية والتصدي له ومكافحته علي الصعيدين الوطني والعالمي.

كما شدد القرار علي الدور بالغ الأهمية للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية ووسائط الإعلام والمجتمع المدني في تعزيز التسامح واحترام التنوع الديني والثقافي وفي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بما في ذلك الحق في حرية الدين والمعتقد، كما لفت الانتباه بالدور الذي يؤديه طائفة من الزعماء الدينين والمنظمات الدينية في مكافحة خطاب الكراهية حال عبروا عن ذلك صراحة وكبحوا جماح التطرف وتضامنوا مع المستهدفين منه والضحايا الذين انتهكت حقوقهم بناءً علي هذه الخطابات .

ويطرح هذا القرار تساؤل مفاداه ما الذي يقع على عاتق الدول الأعضاء من بلوغ من تضمنه القرار من أهداف؟ قبل يونيو 2022 حيث الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة خطابات الكراهية كسابقة أولي، وقبل عقد الاجتماع رفيع المستوي لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس اليوم

[1] Resolution adopted by the General Assembly on 21 July 2021, United Nation, https://undocs.org/en/A/RES/75/309

ماذا تفعل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق ما انطوي عليه القرار

يُمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددهم 193 دولة وافق جميعهم علي مشروع القرار ((A/75/L.115)) المقدم من المملكة المغربية والتي حاز دعم 75 دولة يمثلون مجموعات إقليمية وعرقية مختلفة وباعتماد الأمم المتحدة للقرار السابق فقد تحول مشروع القرار إلي قرار معتمد من الجمعية العامة في إطار الوثيقة ((75/309))، وقبل أن تحين مناسبة اليوم العالمي لمكافحة خطابات الكراهية في 18 يونيو 2022 ولتعزيز الحوار بين الأديان فإن هذه الدول مُطالبة بالشروع في اتخاذ تدابير تنفيذية وتشريعية وعلي مستوي السياسات العامة تتفق في مجملها مع تعهدات هذه الدول بموجب المعاهدات الدولية والمواثيق وإعلانات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة خطابات الكراهية والتمييز العنصري، واحترام التنوع الثقافي والإثني، **وتري مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان أن تتخذ الدول نحو بلوغها ما انطوي عليه القرار من أهداف مجموعة من الخطوات الأولية من بينها:**

1. دعم تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة الخاصة بمنع التحريض على العنف

دعم تنفيذ "خطة عمل الأمم المتحدة للقادة الدينيين والجهات الفاعلة" والتي تهدف لمنع التحريض على العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى جرائم إبادة" ففي 14 يونيو 2017 أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، بالتعاون مع مركز الملك عبد لله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وشبكة صانعي السلام الدينيين والتقليديين، ومجلس الكنائس العالمي، خطة عمل للقادة الدينيين والجهات الفاعلة تصبو إلي "منع التحريض على العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى جرائم الإبادة"، وتزامن مع هذه الخطط، إطلاق خمس خطط عمل إقليمية منفصلة وضعها الزعماء الدينيون والجهات الفاعلة من جميع أنحاء العالم.

ويمكن أن تمثل خطة العمل المذكورة مرجعًا للعديد من الدول في أقاليمها المختلفة لتطوير استراتيجيات واتباع تدابير ومبادرات تحث القادة الدينين على مجابهة خطابة الكراهية ونبذ العنف[2]، فلهؤلاء القادة تأثير مزدوج فمن الممكن حال استخدامهم للدين للتحريض على العنف أن يتسبب ذلك في طائفة من الانتهاكات ضد الأقليات الدينية الأخرى في المجتمع الواحد وضد الجماعات السياسية المعارضة. وحتى إن لم ترقي إلى جرائم إبادة جماعية فإن هذا التحريض يتسبب في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان لاسيما ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وجماعات المعارضات.

لعل العراق يمثل المثال الصارخ في هذا السياق فبعد تحريض قادة دينيين في العراق علي المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الرأي والصحفيين في اغتيال واختطاف عدد كبير منهم، من بينهم أكثر من 20 مدافع عن حقوق الإنسان لقوا حتفهم وأصيبوا في عام 2021، بسبب مطالبهم بحصر السلاح في يد الدولة العراقية واتهاماتهم لجماعات المصالح التي تتقاطع مصالحهم مع بعض الوزراء بالحكومة العراقية وبعض الأحزاب السياسية بالفساد، فعلي سبيل المثال أُغتيل الناشط إيهاب الوزني عضو تنسيقية التظاهرات في 9 مايو 2021 بعد تحريض متواصل عليه من ميلشيات دينية علي وافق مع إيران. وجاء اغتيال هؤلاء المدافعين في ظل افلات كامل من العقاب وغياب لأي نوع من أنواع المساءلة وفي ظل ثقافة سائدة تقوض سيادة القانون[3]. وفي لبنان اغتيل الناشط لقمان سليم رميا بالرصاص في سيارته في فبراير 2021 بمنطقة النبطية جنوب لبنان، وأدعت زوجته إن حزب الله وهي جماعة دينية تتمركز في جنوب لبنان وعلى علاقة وثيقة بإيران هي المسؤولة عن اغتياله خاصة في ظل انتقاد الناشط الراحل لهذه الجماعة وتهديد افراد من جماعة حزب الله له[4].

---

[2] إطلاق خطة عمل للقادة الدينيين تهدف إلى منع التحريض على العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم الإبادة، أخبار الأمم المتحدة، 14 يوليو 2017، على الرابط التالي: https://bit.ly/3m9mJuy

[3] إيهاب الوزني: حملة إلكترونية لمقاطعة الانتخابات العراقية عقب مقتل الناشط البارز، بي بي سي عربي، 9 مايو 2021، على الرابط التالي:https://bbc.in/3ILlyLv

[4] من هو لقمان سليم الناشط اللبناني الذي عثر عليه مقتولا في جنوب البلاد؟، فرنسا 24، 2 فبراير 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3yBxkDy

2. دمج وثيقة "الأخوة الإنسانية" في السيات العامة

شـرعت بعض الدول منذ وقت قريب ومع تزايد الاعتماد على منصـات التواصـل الاجتماعي لسـن مزيد من القوانين من أجل مجابهة خطابات الكراهية دون أن يتجاوز مواجهة هذه الخطابات حرية الرأي والتعبير. ولعل المساهمة الأبرز في هذا السياق والتي تعبر عن تكاتف دولي وديني لنبذ خطابات الكراهية هي وثيقة "الأخوة الإنسانية" وهي الوثيقة التي صدرت في فبراير 2019 عن مخرجات مؤتمر الأخوة الإنسـانية والذي جمع قادة دينين من بينهم شـيخ الأزهر أحمد الطيب وقداسـة البابا فرانسـيس بابا الكنيسـة الكاثوليكية واسـتضـافت هذا المؤتمر دولة الإمارات العربية المتحدة وقام بتنظيمه مجلس حكماء المسـلمين في أبو ظبي[5].

وقد انبثق عن هذا المؤتمر كما سـبق وأشـرنا وثيقة الأخوة الإنسـانية، والتي أكدت علي إن الأديان ليسـت باعثة لمشـاعر الكراهية أو العداء أو العنف أو التعصـب وإنما هي نتيجة لانحراف عن التعاليم الدينية الصائبة[6]، وطالبت ديباجة الوثيقة بضرورة وقف استخدام الأديان في تأجيج الكراهية والعنف والتطرف العنيف[7]. وفي 4 فبراير 2021 احتفل باليوم العالمي للأخوة الإنسانية بعد قرار اعتمدته الجمعية العامة الأمم المتحدة في ديسمبر 2020، ضمن مبادرة تقدمت بها كل من مصر، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، ودولة البحرين[8].

ويمثل إدماج مبادئ وبنود وثيقة الأخوة الإنسانية في السياسات العامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وترجمة نصـوص هذه البنود إلي تشـريعات وقرارات تنفيذية والتوعية بها وبأهميتها ضـرورة مُلحة نحو كبح جماح خطابات الكراهية ومكافحة التطرف العنيف، وقد شـرعت بعض الدول بالفعل في التفكير في تدريس بنود الوثيقة في مراحل التعليم قبل الجامعي ودمجها في المناهج التعليمية ومصـر تعد مثالًا في هذا السـياق ووفقا لنائب وزير

---

[5] تعزيز الأخوة الإنسانية والسلم العالمي، على الرابط التالي:https://bit.ly/3oMuabA

[6] وثيقة الأخوة الإنسانية، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3m7IVFs

[7] البيان تنشر النص الكامل لوثيقة "الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك"، البيان، 4 فبراير 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3oN4llj

[8] قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر 2020، اليوم العالمي للأخوة الإنسانية، ص 2، على الرابط التالي:https://undocs.org/ar/A/RES/75/200

التعليم رضا حجازي فإن استراتيجية مصر بخصوص التعليم لعام 2030 تضمنت مجموعة من مبادئ وبنود وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك[9].

3. استمرار تبادل الزيارات بين الزعماء الدينيين في العالم

مثلت زيارة البابا فرانسيس بابا الفاتيكان إلى العراق في مارس 2021 حدثا هامًا للغاية في إطار تعزيز الحوار بين الأديان[10]، ومثل لقاء الأخير مع الزعماء الدينيين بما فيهم المرجع الشيعي في العراق علي السيستاني[11]، بالإضافة إلى زيارة المواقع الدينية رسالة مفاداها الدعوة إلى السلام بين جميع الطوائف والجماعات في العراق واحترام التنوع الثقافي والديني والإثني في العراق التي مزقه التناحر بين المكونات الدينية المختلفة لأهداف سياسية[12]. بما يتفق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن التنوع الثقافي الذي يسرد أيضا الصلة الوثيقة بين احترام هذا التنوع وبين بلوغ أهداف التنمية علي كافة المستويات[13]. كما مثل لقاء الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر مع رئيس أساقفة كانتربري جاستن ويلبي، بمقر إقامته في الفاتيكان، على هامش "قمة الأديان من أجل تغير المناخ" مثالاً يحتذي به للحوار بين ممثلي الأديان المختلفة، كما أكد على دور الوئام بين الأديان ليس فقط في تعزيز وبناء السلام والتصدي لمكافحة خطابات الكراهية والتمييز، لكن أيضا في التصدي للتحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات بلا استثناء مثل تغير المناخ[14]؛ ومن شأن استمرار هذه الزيارات بين الزعماء الدينيين من المكونات الدينية المختلفة وإقامة المؤتمرات بين قادة هذه الديانات والزعماء الروحيين أن يسهم في بلوغ أهداف القرار قدر الإمكان وأن يبعث علي تعزيز الثقة بين أفراد المكونات الدينية المختلفة في المجتمع الواحد.

---

[9] نائب وزير التعليم: بدأنا في تضمين «الأخوة الإنسانية» بالمناهج، الدستور، 3 فبراير 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3EXDJeE

[10] ما الذي يجعل زيارة البابا فرنسيس إلى العراق تاريخية؟، بي بي سي عربية، 2 مارس 2021، على الرابط التالي:https://bbc.in/33kGqc3

[11] بابا الفاتيكان يلتقي المرجع الشيعي علي السيستاني في العراق، سبوتنيك عربي، 6 مارس 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/31X1Coh

[12] الأمم المتحدة في العراق: زيارة البابا تحمل رسالة أمل وسلام إلى مجتمع حاضن للتنوع، أخبار الأمم المتحدة، 5 مارس 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/327dmnJ

[13] الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، على الرابط التالي:https://bit.ly/3dTBME3

[14] الأزهر وكانتربري لتعزيز جهود بناء السلام والحد من الصراعات، الشرق الأوسط، 8 أكتوبر 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3dVSjao

4. دعم جهود المجتمع المدني في مكافحة خطابات الكراهية

تُعد مشاركة منظمات المجتمع المدني في كبح جماح خطابات الكراهية بمثابة ركيزة محورية في أي جهود للجم هذه الخطابات ويمكن من خلال تعزيز الحكومات للتعاون بينها وبين منظمات المجتمع المدني وإقامة الشراكات بما يدعم الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة ووضع آليات للتشاور مع المنظمات غير الحكومية ومختلف منظمات المجتمع المدني الأخرى بغية الاستفادة من تجاربها في مكافحة هذه الخطابات والتشاور معها في صياغة السياسات والتشريعات الرامية إلي نبذ العنف والتطرف العنيف، كما ينبغي علي الدول تقديم الدعم المالي بحسب الاقتضاء لهذه المنظمات بما في ذلك للمنظمات غير الحكومية لاسيما المنظمات التي يشكل ميادين عملها الرئيسة، موضوعات مثل دعم المساواة والقضاء علي التمييز ومكافحة خطابات الكراهية. وإتاحة الفرص لهذه المنظمات بالقيام بالدور المنوط بها أن تؤديه لرصد هذه الظواهر التي تحض على الكراهية، وتوفير بيئة مواتية لهذه المنظمات للعمل على الأرض بحرية تامة ودون إملاءات[15]. بالإضافة إلي تيسير الإبلاغ عن ضحايا هذه الخطابات وتقديم دعم فوري لهم بما يجعل هذه المنظمات تثق في قدرة الحكومات على المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب جراء هذه الأفعال وهو ما يعزز بشكل عام الثقة في الحكومات وفي أجهزتها المختلفة.

5. تعميم الممارسات الجيدة ذات الصلة بمكافحة خطابات الكراهية ومنع التطرف

من الممكن حال اضطلاع الدول على الممارسات الجيدة في سياق مكافحة خطابات الكراهية أن تخذو حذو هذه الممارسات، ولعل افتتاح المركز الدولي للوساطة بين الأديان للسلام والوئام في نيجيريا بادرة إيجابية للغاية ففي 19 أغسطس 2021، بادر مجموعة من المسيحين والمسلمين بجهود من منظمتي المجلس المسيحي النيجري وجماعة نصر

[15] المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الإعلان وبرنامج العمل، ص 97، على الرابط التالي:https://bit.ly/3ITDyU0

الإســـلام في نيجريا بافتتاح المركز في مدينة كادونا، ولاختيار المدينة لتكون مقر المركز رمزية في غاية الأهمية حيث قتل نحو 20 ألف في صـراعات عنيفة في عقود مضـت بسـبب التناحر بين المكونات الدينية، وحظي افتتاح المركز بدعم الزعماء الدينيين الذين عبروا عن أهميته في صـياغة علاقة تقوم على السـلام والوئام بين الأديان[16]، فإذا كانت الأديان تتباين في نواح عقائدية، غير إنها دون شـك تشـترك في قيم ومبادئ تتعلق باحترام الإنسـان وكرامته وحياته بمعني أنها تعارض العنف وتعارض الحرب ولذلك فإن الحوار يجب أن يبدأ انطلاقًا من هذه القيم المشـتركة بما يعزز الحق في حرية الدين والمعتقد المنصـوص عليه في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

6. استخدام التعليم كأداة لمكافحة خطابات الكراهية

لقد اتضـح بما لا يدع مجالًا للشـك الدور الحاسـم الذي قد يحدُثه التعليم في تعزيز التسـامح بين الأفراد داخل الدولة الواحدة وفي تعظيم قيم المسـاواة والإخاء بين المكونات الدينية والإثنية وبين الجماعات العرقية، واعتبار التعليم آداه فعالة في كبح جماح خطابات الكراهية سواء في التعليم الرسمي أو غير الرسمي يقع في صميم استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بخصـوص مكافحة خطابات الكراهية ويتفق مع تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة[17] وسينعكس إرساء نظم تعليمية تتضمن التصدي لخطابات الكراهية وكافة اشـكال التمييز العنصـري واحترام التنوع الإثني والعرقي والثقافي على بلوغ اهداف القرار موضـوع التقرير الحالي، مع ضـرورة التذكير بالممارسـات الجيدة التي قدمها افراد ينحدرون لأقليات عرقية أو اثنية أو دينية ويتفق اسـتخدام التعليم كأداة لمكافحة خطابات الكراهية مع الفقرة رقم 13 من القرار الذي أكدت علي أهمية التعليم في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات[18].

---

[16] مسيحيو نيجيريا ومسلمها يفتتحون مركزا تاريخيا للسلام، مجلس الكنائس العالمي، على الرابط التالي:https://bit.ly/33y3iVK

[17] UNITED NATIONS STRATEGY AND PLAN OF ACTION ON HATE SPEECH, page 4, https://bit.ly/3J2KbDA

[18] Ibid, para13, page, https://undocs.org/en/A/RES/75/309

التوصيات

- الشـــروع في اعتمـاد تشـــريعـات قـانونيـة لكبح جمـاح خطـابـات الكراهيـة وملاحقـة المســؤولين عنها لاســيما في الفضـــاء الإليكتروني بما يتفق مع اســـتراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة خطابات الكراهية؛
- ضـــرورة العمل على حث موردي خدمات شـــبكة الانترنت على وضـــع مدونات ســـلوك لمكافحة نشر الأفكار العنصرية أو أي أفكار من شأنها الحض على الكراهية او التمييز أو كره الأجانب مع مراعاة مشاركة منظمات المجتمع المدني عند وضع هذه المدونات؛
- ضرورة اتباع نهج تشاركي يضم كافة أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والأوســـاط الأكاديمية ووســـائل الإعلام والتكنولوجيا وشـــركات الوســـائط الاجتماعية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الدينية، وكذلك الضـــحايا والمجتمعات المتأثرة بخطاب الكراهية؛
- ضرورة وضع آليات لرصد وتحليل خطابات الكراهية وجمع كافة البيانات ذات الصلة بما يتفق مع استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطابات الكراهية؛
- ضـــرورة ســـماح الحكومات لمنظمات المجتمع المدني برصـــد وتوثيق وتحليل خطابات الكراهية وتقديم المساعدة لها متي أمكن؛
- تدريب المعلمين في مراحل التعليم قبل الجماعي على أهمية التنوع وقبول الآخر، وإن الاختلافات بين الجماعات لا يعني الاقتتال والكراهية بينهم ولكن سيادة الاحترام وتعزيز السلام.؛
- ضرورة أن تفضي أي تدابير تتخذها الدولة إلي مواجهة القوالب النمطية، وشمول الفئات التي تعاني من التهميش والتمييز ببرامج التضـــامن الاجتماعي، كما ينبغي ان ينعكس التنوع الأثنية والعرقي في الدول متعددة العرقيات في النظام التعليمي للدولة؛
- ضـمان وصـول الأفراد المسـتهدفين بخطابات الكراهية إلى العدالة وضـمان حقهم في إجراءات تقاضي عادلة ومنصفة؛